

مؤتمرات الحوار بشأن حلول النظم الغذائية: بيان موجز تعزيز الإدارة الرشيدة في سبيل إحداث التحول نحو نظم غذائية أكثر عدلاً وشمولاً وجدية الأربعاء، 27 (يوليو/تموز) 2022

عقد المركز المعنى بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة (UN Food Systems Coordination Hub) هذا الحوار بشأن الطرق التي يُمكن للقوانين واللوائح والمؤسسات على دعم إجراء التحول في النظم الغذائية. وسلط الحوار الضوء على الكيفية التي يمكن بها إدارة التحول في النظم الغذائية بطرق تتسم بالجدية والشمول والشفافية؛ وذلك بتمكين المؤسسات المعنية القائمة في الوقت الراهن من أن تصبح أكثر دعماً لتحول النظم الغذائية. وقد استُهل هذا الحوار بمقدمة ألقاها مدير المركز، السيد ستيفانوس فوتيو (Stefanos Fotiou)، وتولت تسيير مجرياته لجنة من الزملاء من المنظمة الدولية المعنية بقوانين التنمية (IDLO) الذين تناولوا «المقاربات التي تتخذ من إقرار سيادة القانون سبيلاً إلى تعزيز الإدارة الرشيدة في إحداث التحول في النظم الغذائية». وقد سبق على ذلك مثال من أحد البلدان؛ وكان محوره «إطار إعداد تقارير المساءلة لدى مختلف الجهات المعنية في السويد».

وقد قدم المنظمون الوطنيون في المؤتمر، وفرق العمل التابعة لهم، تقاريرهم بشأن آخر المستجدات لديهم. وتبيّن من ذلك أنهم ما زالوا يحرزون تقدماً في وضع المسارات وتنفيذها، كل في بلده؛ وهي المسارات التي يُدء العمل في كثير منها ورُفعت إلى أعلى المستويات الحكومية الرفيعة بقصد اعتمادها والدفع نحو تنفيذها. ويُجرى الاستعانة بهذه المسارات، في بعض البلدان، بوصفها دلائل يُحتكم إليها، على سبيل المثال، في وضع خطط العمل بشأن إحداث التحول في النظم الغذائية أو في الإستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي وضمان التغذية في تلك البلدان المعنية. ويُجرى، كذلك، حشد الموارد وإحداث التوافق بين هذه المسارات، من جهة، والمشروعات والبرامج الأخرى التي تُعنى بالنظم الغذائية، من جهة أخرى. وفي هذا البيان موجز للإجراءات الأساسية التي يتخذها المنظمون الوطنيون بقصد تعزيز الإدارة الرشيدة في سبيل إحداث التحول نحو نظم غذائية أكثر عدلاً وشمولاً وجدية.

التشديد على أهمية الأطر التشريعية المتدرجة لإحداث التحول في النظم الغذائية

صارت مسألة النظم الغذائية في صدارة أعمال مختلف الحكومات نظراً للتحديات القائمة والمستمرة على الصعيد العالمي في الوقت الراهن، ومنها تغير المناخ والحرب الدائرة في أوكرانيا. وذلك ما حدا بالمنظمين الوطنيين في المؤتمر إلى النظر في ضرورة وضع أطر تشريعية متدرجة لإحداث التحول في هذه النظم الغذائية، كل في بلده. ويستعين المنظمون الوطنيون بمسارات العمل اللازمة لسن القوانين ووضع الإستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بالنظم الغذائية وتعزيزها بتوحيدها. وتباشر الحكومات في كثير من البلدان النامية صياغة الأهداف المنشودة من إحداث التحول في النظم الغذائية، ومنها الإنتاج المحلي والتغذية وغير ذلك من الإجراءات والأعمال اللازمة للوفاء بتعهداتها بشأن التحول من مرحلة تحقيق الأمن الغذائي إلى مرحلة تحقيق السيادة الغذائية. كما يجري وضع الأطر اللازمة لدعم المنتجين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمزارعين من العائلات، فضلاً عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بقصد تعزيز الزراعة المحلية والإنتاج الغذائي على نحو يتسم بالاستدامة.

ويُجرى، كذلك، سن القوانين اللازمة لإقرار حقوق المزارعين من أصحاب المشروعات الصغيرة والشركات الزراعية، فضلاً عن تنفيذ البرامج لضمان تحصيلهم الدعم الاقتصادي اللازم لهم. وتتولى حكومات تلك البلدان، أيضاً، تحليل سلاسل الإمداد المحلية بالقيم فيها بما يُمكنهم من وضع اللوائح المُخصّصة للسيارات التي تُوضَع فيها. كذلك، تحظى قوانين حيازة الأراضي بالأولوية لما فيها من ضمانات حماية مناطق إنتاج الغذاء وتسوية المسائل ذات الصلة بملكية الأراضي، ومنها قضايا الأراضي العرفية وإدارة الأراضي والموارد المائية.

وجوب اشتغال الأطر التشريعية على الحق في تحصيل الغذاء والسلامة الغذائية واللوائح الخاصة بتحويل النظم الغذائية

سلط المنظمون الوطنيون، خلال مؤتمر الحوار، الضوء على الحق في الغذاء كعنصر أساسي يجب إدراجه في الأطر التشريعية. وعرضوا، كذلك، المساعي التي يبذلونها في سبيل إقرار هذا الحق لدى البنى المؤسسية القائمة والمستجدة، على حد سواء، ومن ذلك السعي إلى وضع أطر الحماية الاجتماعية التي تعرض لمسائل تحصيل الغذاء واستهلاكه. كما تسعى الحكومات، إلى تشجيع استهلاك منتجاتها المحلية بقصد تقصير سلاسل الإمداد الغذائي والحض كذلك على استهلاك المنتجات الطازجة. فإن اقتضت الضرورة استيراد بعض المنتجات، فلا بد من سن القوانين التي تضمن سلامة هذه الأغذية وصحتها. وتسعى الحكومات، لا سيما في بلاد أمريكا اللاتينية، إلى تعزيز السلوكيات الصحية بسن اللوائح والقوانين المنظمة لمسائل التغذية من ناحية مكونات الأغذية. أما تغذية الأطفال فمسألة يُجرى التصدي لها بسن القوانين وإجراء البرامج التي تُعنى بالتغذية المدرسية، والتي تكفل توصيل الطعام للطلبة وتضمن جودته. وقد شدّد المنظمون، أيضاً، على ضرورة إحداث هذا التحول في النظم الغذائية لئلا يفوت الركب أحداً. وإلى جانب ذلك كله، يُجرى وضع المبادرات لضمان المبادئ اللازمة لتحقيق المساواة والشمول في هذا التحول المراد إحداثه في النظم الغذائية؛ وذلك لتمكين النساء والشباب وأبناء الشعوب الأصلية وغيرهم من الفئات المستضعفة من لعب دورهم بشكل كامل.



التمويل سبيلٌ إلى تعزيز الإدارة الرشيدة

وقد حددت مناقشات المجموعات التمويلية كعنصر حاسم لضمان الأداء السليم لآليات الحوكمة، مع تحديد الحوكمة على أنها أساسية لتوفير الأطر القانونية للاستثمارات والحوافز والضرائب المناسبة لتعزيز التحول المطلوب في النظم الغذائية. فشج التمويل، في بلاد كثيرة، عقبة تحول دون تنفيذ مسارات الأعمال المراد تنفيذها. ويبحث المعنيون بهذه المسارات، من ثم، عن مختلف الوسائل اللازمة لتحصيل هذا التمويل، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص. وذلك ما حدا بالمنظمين الوطنيين إلى الدعوة إلى إدراج النظم الغذائية في خطط الموازنات السنوية في بلادهم. ويُجرى، كذلك، النظر في القوانين والسياسات التي تنظم مسائل الأمن الغذائي في مجال الأغذية الزراعية لتشمل مسائل التمويل هذه. وقد شدّد المنظمون الوطنيون على ضرورة وضع إطار استثماري محدد لتنفيذ هذه المسارات، وتحديد مصادر التمويل اللازم لكل مسار منها وآلياته، على صعيد البلدان المعنية وعلى الصعيد الإقليمي، فضلاً عن ضرورة تحديد الأطر اللازمة لرصد ذلك. وتتطلع الحكومات المعنية، كذلك، إلى تقديم الدعم المالي للأفراد عن طريق القروض التي تُعطى دون فائدة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وإنشاء المصارف الغذائية والترويج لها، وخفض التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات الغذائية الأساسية بقصد زيادة تمكين الناس من تحصيلها.

وجوب فرض سيادة القانون

كذلك، تناول المنظمون الوطنيون مسألة التشريعات المعنية بمسائل النظم الغذائية، مشددين على أهمية إقرار سيادة القانون وما لذلك من أثر في إرساء الثقة بين مختلف الجهات المعنية بالنظم الغذائية، من جهة، والمؤسسات المعنية بترشيد إدارتها، من جهة أخرى. وقد خلصوا من ذلك إلى تأكيد أهمية تعزيز سيادة القانون في تنفيذ مسارات العمل. ومن ذلك سعي بعض بلدان القارة الإفريقية إلى ضمان نزاهة القضاء فيها وتمكين جميع الناس من التمتع بالعدالة، وإرساء آلية للشكوى في الأحوال التي يُنتهك فيها حق الناس في تحصيل الغذاء. ولمسألة سيادة القانون هذه، أيضاً، أهميتها البالغة عند التعامل مع المستثمرين الأجانب من أصحاب المزارع التجارية. وتتعاون منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان مع الحكومات على وضع آليات الرصد اللازمة لضمان تهيئة الأجواء لتنفيذ تلك المسارات.

وقد شدّد كثير من هؤلاء المنظمين الوطنيين على القيود المفروضة على سيادة القانون، في حالة عدم إمكانية مراجعة التشريعات القائمة بسبب الصراع الداخلي، أو عندما لا توفر الجوانب الأمنية مساحة لتطوير وضمان حقوق الإنسان. وخلصوا إلى أن انفاذ القانون أمر بالغ الأهمية.

الثقة ركنٌ من أركان تعزيز الإدارة الرشيدة

كان للمناقشات، بشأن أهمية الثقة في تعزيز ترشيد الإدارة وإحداث التحول في النظم الغذائية، صداها الذي تردد في جميع الجلسات. وقد أفاد المنظمون الوطنيون بأنهم قد اتخذوا إجراءات بعينها، كل على صعيد بلده، بقصد إرساء الثقة بين المؤسسات المعنية وتهيئة الأجواء للتفاوض والتنسيق بين الجهات المعنية بمختلف المجالات في هذا الشأن. وشدّد هؤلاء المنظمون الوطنيون أيضاً، على أهمية الانفتاح في المناقشات وتعزيز التواصل بين الجهات المعنية بقصد تعزيز الثقة بينها والتصدي لمسائل ترشيد الإدارة.

شمول مختلف المجالات ذات الصلة ومختلف الجهات المعنية وعلى جميع الأصعدة

يُجرى الإعداد لعقد مزيد من مؤتمرات الحوار مع مختلف المجالات والجهات المعنية، ومنهم المزارعون وروابط المنتجين والشباب والجامعات والشعوب الأصلية وجماعات المستهلكين والمجتمع المدني والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والجهات المانحة. وتسعى حكومات البلدان المعنية، كذلك، إلى إنشاء مجالس مشتركة بين الوزارات لتدخلات النظم الغذائية وتعمل على وضع استراتيجيات تشمل الحكومة بأكملها. ويتم تطوير منصات متعددة القطاعات وأصحاب المصلحة مثل المجالس الوطنية المشتركة بين الوزارات التي تضم جهات فاعلة غير حكومية بشكل متزايد. كما تم فتح المنابر التي كانت موجودة قبل عملية القمة لتشمل مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.

في بعض البلدان، يتم تعزيز الحوارات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين داخل الهياكل اللامركزية لضمان المشاركة الشعبية ونهج أكثر تشاركية وإقليمية لصنع القرار والإجراءات في مختلف السياقات داخل البلدان. ومن المزمع، في بلدان أخرى، دعوة مختلف الجهات المعنية إلى المشاركة في صياغة مسودات السياسات والقوانين؛ وذلك بقصد تعزيز التفاعل الجماهيري فيها. والغاية من عقد هذه الحوارات ضمان الاستماع لآراء جميع الجهات المعنية وتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرارات، ومن ثم ضمان تحقيق المصاحرة والشمول والتفاعل في إجراءات اتخاذ القرارات اللازمة لترشيد إدارة النظم الغذائية وتعزيز الثقة فيها أكثر فأكثر.

ملاحظات ختامية

طرح المنظمون الوطنيون في المؤتمر مزيداً من التساؤلات بشأن الدعم الذي يستطيع المركز تقديمه للبلدان المعنية والإرشادات بشأن الموارد التي يستطيع المركز حشدتها. وطلب هؤلاء المنظمون الوطنيون، كذلك، الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المبادرات العالمية التي تستطيع التكفل بتمكين تلك البلدان من تحصيل الطعام الصحي والمُعْذِي في خضم الزيادة المستمرة في أسعار الأغذية.

واختتم السيد ستيفانوس فوتيو، مدير المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، هذه الجلسة بالثناء على التغييرات المؤسسية المتزايدة التي تُجرى لدى الحكومات المعنية، فضلاً عن دعوته إلى عرض التقارير بشأن هذه التغييرات في مؤتمر التقييم الذي سيعقد عام 2023 (Stocktaking Moment 2023).